



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

# ملف خاص من دورية "عمران" للعلوم الاجتماعية الاقتصاد السياسي للاستبعاد الاجتماعي في العالم العربي

مُحررا الملف: مراد ديانبي - حسن احجيج

ورقة مرجعية

يُعرّف الاستبعاد الاجتماعي بأنه ظاهرة اجتماعية تستبعد فرداً أو مجموعة من الأفراد ممن لديهم اختلافات أو خصائص تعوق انخراطهم في أنشطة المجتمع. وتعرّفه دراسة للأمم المتحدة بأنه "وضع لا يستطيع فيه الأفراد المشاركة مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فضلاً عن العملية المؤدية إلى مثل هذا الوضع واستدامته".<sup>1</sup> ومن ثمّ، فهو من جهة يرتبط بتراكم المعوقات الاجتماعية، من فقر، وفشل مدرسي وأكاديمي، وانتماء إلى فئات اجتماعية و/أو جنسية موصومة، وانعدام الأمن الوظيفي، والبطالة، وضعف آليات الرعاية الاجتماعية أو غيابها، وما إلى ذلك.<sup>2</sup> ومن جهة أخرى، وما وراء جوانبه المادية، يعبر الاستبعاد الاجتماعي عن تمزق في الروابط الاجتماعية؛ فهو يضع الفرد أو المجموعة خارج اللعبة الاجتماعية، ويحرمه/ا من ديناميات العلاقات الاجتماعية، ويحجزه/ا في وضعيات تعدّ دونية.

يعدّ التمييز بين "الاستبعاد الاجتماعي" و"الفقر" بالغ الأهمية. ونسترشد هنا بهذا التمييز الذي حدّده آلن والكر وكارول والكر بين "الفقر بوصفه نقصاً في الموارد المادية، وخاصة الدخل، اللازمة للمشاركة في المجتمع من جهة، وبين الاستبعاد الاجتماعي بوصفه عبارة أكثر شمولاً تشير إلى العملية الديناميكية المتمثلة في الاستبعاد من المجتمع كلياً أو جزئياً، من واحد أو أكثر من الأنظمة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية التي تحدد الاندماج الاجتماعي للفرد في المجتمع. لذلك، يمكن عدّ الاستبعاد الاجتماعي إنكاراً (أو عدم تطبيق) للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية للمواطنة".<sup>3</sup> وهو المعنى نفسه الذي تضمّنه تعريف علي مادانيبور وزميليه: "الاستبعاد الاجتماعي عملية متعددة الأبعاد، يتم فيها الجمع بين أشكال مختلفة من الإقصاء: من المشاركة في صنع القرار والعمليات السياسية، والحصول على فرص العمل والموارد المادية، والاندماج في العمليات الثقافية المشتركة. وعندما تجتمع هذه العوامل معاً، فإنها تخلق أشكالاً حادة من الإقصاء التي تتمظهر مجالياً في أحياء معيّنة".<sup>4</sup>

## عن أهمية الاقتصاد السياسي في مقاربة الاستبعاد الاجتماعي

لاقتصاد السياسي ميزة في دراسة كيفية نشوء الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي من خلال العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. ويوفر هذا المنظور أداة لفهم أن قصة عدم المساواة وعواقبها تمتزج على نحوٍ لا ينفصل مع التاريخ الأطول للتطورات السياسية والاقتصادية الأوسع.<sup>5</sup> ويمكننا تتبع هذا التاريخ من وضع ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في سياق التحولات الكبرى المعاصرة، مثل ما بعد الصناعة، ومجتمع المعلومات، والمجتمع الشبكي، وما بعد الفورية، وما بعد الحداثة، والنيوليبرالية، والعولمة. ويمكن بفضل الاقتصاد السياسي أن نتبع آثار الأفكار الفلسفية والسياسية والاقتصادية التي انتهت بالأيديولوجيا النيوليبرالية إلى أن تجعل الدولة في خدمة أهداف السوق وربط "الرفاه المشترك للجميع" بخدمة مصالح الرأسمالية وقيمها.

يركّز منظور الاقتصاد السياسي على التفاعل بين العمليات السياسية والاقتصادية في المجتمع، والتحولات التي تمسّ البعد المركزي المُغيّب للعقد الاجتماعي بين الأفراد والمجتمعات والدولة، ثمّ إعادة التفاوض عليه وإعادة تشكيله، سواء في أبعاده السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وتتمظهر علاقة العقد الاجتماعي

1 The United Nations, Department of Economic and Social Affairs, "Chapter I: Identifying Social Inclusion and Exclusion," in: *Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development*, Report on the World Social Situation 2016 (New York: United Nations, 2016), p. 18.

2 Karla Hoff & James Walsh, "The Whys of Social Exclusion: Insights from Behavioral Economics," *The World Bank Research Observer*, vol. 33, no. 1 (February 2018), pp. 1-33; Roberto Dell'Anno & Adalgiso Amendola, "Social Exclusion and Economic Growth: An Empirical Investigation in European Economies," *Review of Income and Wealth*, vol. 61, no. 2 (June 2015), pp. 274-301; Nathan C. DeWall (ed.), *The Oxford Handbook of Social Exclusion* (Oxford/ New York: Oxford University Press, 2013); Ann Taket et al., *Theorising Social Exclusion* (New York: Routledge, 2009).

3 Alan Walker & Carol Walker (eds.), *Britain Divided: Growth of Social Exclusion in the 1980's and 1990's* (London: Child Poverty Action Group, 1997), p. 8.

4 Ali Madanipour, Goran Cars & Judith Allen (eds.), *Social Exclusion in European Cities* (London: Jessica Kingsley, 1998), p. 22.

5 Andrew Glyn, *Capitalism Unleashed: Finance, Globalization and Welfare* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

بالتنمية الاقتصادية في التفاعلات المتبادلة بين السياسي والاقتصادي التي تشكل بؤرة اهتمام الاقتصاد السياسي. وهذا ما تركّز عليه تعريفات عديدة للاقتصاد السياسي، منها أنه: "يُعنى بتفاعل العمليات السياسية والاقتصادية في المجتمع؛ أي بتوزيع السلطة والثروة بين مختلف المجموعات والأفراد، والعمليات التي تخلق هذه العلاقات وتُدِيمها وتحوّلها بمرور الزمن"<sup>6</sup>. ووفقاً لتعريف مونیکا بيران وزميلها، "تشير دراسات الاقتصاد السياسي في شكلها الحديث إلى دراسة العلاقات بين العمليات السياسية والاقتصادية التي تنطوي على عدة عوامل مثل الحوافز والعلاقات وتوزيع السلطة بين مختلف مجموعات المصالح في المجتمع، وكل ما أو من له تأثيرٌ في نتائج التنمية"<sup>7</sup>. وهو ما يعني أنّ تحليل الاقتصاد السياسي يولي الأهمية في فهم الإشكالات الاقتصادية للبعد السياسي بوجه خاص، والذي يجري فهمه من حيث التوتّرات والمساومات بين مجموعات المصالح ذات المطالب المتنافسة على الحقوق والموارد.

## عن الاستبعاد الاجتماعي في السياق العربي

يُعدّ الاستبعاد الاجتماعي قضيةً اجتماعية أساسية اليوم في البلدان العربية، على اعتبار أن أغلبها يتّسم بضعف مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستحكام آليات التحكم والاستبعاد السلطوية والبيروقراطية والذكورية وغيرها. وإضافةً إلى فواعله المادية الناجمة عن ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية، وضعف دولة الرعاية الاجتماعية فيها أو غيابها، وتوجيه السياسات العامة في الأساس نحو مصالح فئوية وأوليغارشية ضيقة، هناك مفاعيل الاستبعاد الاجتماعي العلائقية، التي تؤثر بشدّة في الروابط الاجتماعية المتغيرة باستمرار في سياقاتٍ عربية انتقالية.

تتزايد أهمية دراسة ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي في السياق العربي وتحليلها، لكون الجدول حول الفقر وعدم المساواة الذي غدّى الخطابات السائدة خلال العقود الماضية، لا سيما منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين في أعقاب أجراً برامج التقويم الهيكلي التي زادت من حدّة هاتين الظاهرتين، لم يعد كافياً لاستيعاب تفاعلات المجال الاجتماعي؛ لأنه لا يأخذ في الاعتبار ظواهر التمزق الاجتماعي وأزمة الهوية التي تميز عملية الاستبعاد.

لقد ترسخت الأيديولوجيا النيوليبرالية في كثير من بلدان العالم العربي، ابتداءً من ثمانينيات القرن العشرين، تحت ضغط المؤسسة المالية الدولية الدائنة. وكان من نتائج ذلك الإيمان بأن نظام الرعاية الاجتماعية مُكلف وغير مفيد للمجتمع، ومثبّط لقدرة الأفراد على إعالة أنفسهم بأنفسهم، وبأنه خيار يقوم على أيديولوجيا استبدادية، ويدمر المبادرة الفردية، ويعوق استقلالية الأفراد، ويحدّ من اختياراتهم. وقد أدّت هذه العقائد السياسية والاقتصادية الجديدة إلى تقليص دور الدولة في دعم الدخل والخدمات العامة، ومهاجمة القيود المفروضة على الأسواق، مثل النقابات العمالية، والضرائب المفرطة، والإعانات؛ فانتقلت بذلك بؤرة التنظيم الاجتماعي من الأمة إلى الفرد الذي يعمل في أسواق ذات نطاقات متنوعة. وأضحت الحكومات العربية المعنية تؤمن بأن التغلب على الفقر لن يتحقق إلا بالنمو الاقتصادي الناتج من تحسين تخصيص الموارد من خلال آليات السوق وإطلاق العنان للمشاريع، وبأنه من شأن أسواق العمل الحرة أن تضمن حصول الفقراء في سن العمل على فرص عمل بشرط قبولهم بمنطق السوق.

## عن أهمية الاقتصاد السياسي في السياق العربي

لم تنبثق الانتفاضات العربية في عام 2011 من واقع السلطوية والاستبداد فحسب، بل أيضاً من واقع فشل التنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية؛ ذلك أنّ التوزيع غير المتكافئ للثروة وفرص تكوين الثروات، وإدارة المال العام،

6 United Kingdom, Department for International Development (DFID), "Political Economy Analysis: How to Note," *A DFID Practice Paper*, DFID (July 2009), accessed on 28/7/2024, at: <https://acr.ps/1L9zONr>

7 Monica Beuran, Gaël Raballand & Kapil Kapoor, "Political Economy Studies: Are They Actionable?" *Policy Research Working Paper*, no. 5656, The World Bank (May 2011), accessed on 28/7/2024, at: <https://acr.ps/1L9zOP4>

وفي بعض الحالات، الانسياق التام وراء السياسة الاقتصادية المتماهية مع الرؤى النيوليبرالية للنمو والتنمية، كلُّها عوامل أدت دوراً مهماً في تفاقم هذه الإخفاقات التنموية، والتضخم وتدهور القدرات الشرائية، والبطالة، وتزايد مستويات الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وتعدّد أشكال عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي، والتي تُؤثّر بدورها سلبياً في العملية الاقتصادية برمتها. وهذا ما أبرزه بجلاءٍ **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022**، ولا سيما من خلال تسليطه الضوء على آثار عدم المساواة في البلدان العربية، في ظلّ الفوارق في التعليم والصحة والدخل والثروة، في التنمية، والتي تجعل مؤشر التنمية البشرية المعدّل بعامل عدم المساواة يخسر 24.7 في المئة من قيمته الإجمالية بسبب عدم المساواة (عبر الجمع بين التأثيرات السلبية التراكمية لعدم المساواة في الدخل والتعليم والصحة)، وهي أعلى من المتوسط العالمي البالغ 20.4 في المئة<sup>8</sup>.

من هذا المنظور، يبدو جلياً أنه لم يكن هناك معنى لتحقيق معدّلات نموّ عالية في عدد من البلدان العربية التي شهدت ثورات أو انتفاضات، وهي معدّلات ظلّ البنك الدولي يمّجدها سنواتٍ طويلاً بغضّ النظر عن انقطاعها عن أيّ ديناميّةٍ تنموية. فقد صاحب هذا النمو في واقع الأمر ارتفاع هائل في الفقر وعدم المساواة والبطالة لدى أغلبية الشباب، فضلاً عن كونه لم يتصاحب بنسبٍ مقبولة لخلق الوظائف؛ ما ظلّ يؤدّي على نحو منهجي، طوال العقود الماضية، إلى زيادة في التّفاوت في توزيع الدخل<sup>9</sup>، ومن ثمّ إلى تزايد التهميش والاستبعاد الاجتماعي، من دون أن تستطيع الجهود العربية المحدودة في هذا المجال اجتراح أجوبة متسقة عن أسئلة الاقتصاد السياسي المطروحة بشأن هذه الإخفاقات.

وفي الآن ذاته، لا ينفصل فشل نماذج التنمية والباثولوجيات الاجتماعية الناجمة عنه عن فشل بناء عقد اجتماعي وتغيّبه عن النقاش العمومي. فباستثناء بعض النقاشات العارضة في الأدبيات الغربية لـ "موجات" التحول الديمقراطي<sup>10</sup>، التي ركزت على دور المؤسّسات التي من شأنها تشكيل المشهد الجديد وتنظيمه، وتطوير أطر السياسات لمساعدة العملية الانتقالية وتدعيم بيئة ما بعد الانتقال<sup>11</sup>، نكاد لا نجد في السياق العربي حوارات ونقاشات جادة وشاملة بشأن أسس تحقيق عقد اجتماعي مشروع.

## الملف الخاص بدورية "عمران"

يأتي هذا الملف الخاص لدورية **عمران للعلوم الاجتماعية** في موضوع "الاقتصاد السياسي للاستبعاد الاجتماعي في العالم العربي"، لي طرح قراءات متقاطعة لظاهرة الاستبعاد الاجتماعي من منظور تحليل الاقتصاد السياسي، ويجترح تحليلات معمّقة لهذه المناطق البحثية "صعبة المراس"، مستنداً إلى الدروس السابقة المستقاة من تجارب مماثلة، ومبرزاً التحديات والفرص التي توفرها التحولات الحالية والتي يمكن معالجتها ودعمها على نحو أفضل.

8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعافٍ يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022)، شوهد في 28/7/2022، في: <https://acr.ps/1L9zOP7>

9 أبرز **تقرير اللامساواة في العالم 2018** أن اللامساواة في الدخل على المستوى العالمي تبلغ أعلى مستوياتها في منطقة الشرق الأوسط. ففي عام 2016، كانت شريحة الـ 10 في المئة الأعلى دخلاً يحصلون على 61 في المئة من إجمالي الدخل القومي للمنطقة، في مقابل نسبة 37 في المئة في أوروبا، و41 في المئة في الصين، و47 في المئة في الولايات المتحدة الأميركية وكندا، و55 في المئة في جنوب أفريقيا والبرازيل والهند. ينظر: Facundo Alvaredo et al., *World Inequality Report 2018* (Mountain View, CA: World Inequality Lab, 2017), accessed on 28/7/2024, at: <https://acr.ps/1L9zOeA>

10 Guillermo O'Donnell & Philippe Schmitter, *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Choices* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986); Samuel Huntington, *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norma, OK: University of Oklahoma Press, 1991).

11 Dankwart A. Rustow, "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model," *Comparative Politics*, vol. 2, no. 3 (1970), pp. 337-363; Larry Diamond & Marc Plattner, *The Global Resurgence of Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990); Juan Linz & Alfred Stepan, *Problems of Democratic Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996).

تطمح دورية **عمران للعلوم الاجتماعية** إلى تناول الموضوع بمقاربات نقدية تهدف إلى فهم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي، من خلال مقاربات اقتصادية وسياسية وسوسيولوجية وأنثروبولوجية وعابرة للتخصصات. وترحب بالأبحاث الميدانية على نحو خاص. وتقتصر المحاور التالية، من بين أخرى، لتناول القضايا المثارة بالدرس والتحليل:

- الاستبعاد الاجتماعي في العالم العربي: دراسات حالة بلدان.
- الاستبعاد الاجتماعي في العالم العربي: دراسات حالة فئات اجتماعية.
- الاستبعاد الاجتماعي في العالم العربي: دراسات مقارنة ما بين البلدان أو الفئات أو التجارب.
- الاستبعاد الاجتماعي بوصفه حاجزاً أمام التنمية الاقتصادية.
- الاستبعاد الاجتماعي في ظل السياسات النيوليبرالية.
- الاستبعاد الاجتماعي والديناميات الاجتماعية (العدالة الاجتماعية، الجندر، العرق/ الإثنية، العمل، التعليم، الصحة، العقيدة الدينية، البيئة، الثقافة ... إلخ).
- الاستبعاد الاجتماعي والديناميات العالمية (العولمة، ما بعد الصناعة، ما بعد الحداثة، المجتمع المحفوف بالمخاطر، مجتمع المعرفة ... إلخ).
- الاستبعاد الاجتماعي والتقاليد السياسية الفردانية.
- الاستبعاد الاجتماعي والتقاليد السياسية الجماعية.

## نواظم المشاركة

- تستقبل هيئة تحرير دورية **عمران** المقترحات البحثية في هذا الملف في موعدٍ أقصاه **31 كانون الأول/ ديسمبر 2024**.
- يستعرض الملخص/ المقترح البحثي (500 كلمة في حدّه الأقصى) مخطّطه الأساسي، ويشمل: 1. موضوع الورقة البحثية، وفرضياتها، وإشكالياتها/ أسئلتها البحثية. 2. أهمية الورقة، وأهدافها. 3. المنهج البحثي، والمداخل النظرية المقترحة، وأبرز المفاهيم المستخدمة.
- تُقدّم المقترحات البحثية، مع السيرة الذاتية، بعد إنشاء حساب مستخدم على نظام الباحثين الخاص بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الرابط التالي:

<https://researchers.dohainstitute.org>

(يرجى الاطلاع على دليل استخدام نظام الباحثين)

- تُقبل الأوراق الأصيلة فحسب، أي تلك التي لم يسبق لها أن نُشرت أو قُبلت للنشر. وتستقبل **عمران** البحوث الكاملة (6000-10000 كلمة) التي وافقت على مقترحاتها الملزمة بمواصفات البحث الشكلية والموضوعية التي تعتمدها الدورية في موعدٍ أقصاه **30 حزيران/ يونيو 2025**.
- تخضع البحوث المنجزة كلّها للتحكيم، ولا تعني الموافقة على المقترح البحثي موافقةً تلقائيةً على نشر البحث في حال عدم إقرار التحكيم العلمي الورقة البحثية كاملةً بعد إنجازها.

**ملاحظة:** تستقبل دورية **عمران** أيضاً القراءات النقدية في الكتب والتقارير الصادرة حديثاً في موضوع الملف، والتي يُراوح حجمها بين 2000 و3000 كلمة.

في حال وجود أي استفسارات إضافية، يرجى مراسلة هيئة التحرير عبر البريد الإلكتروني:

omran@dohainstitute.edu.qa

## المراجع

### العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2022: تعظيم الفرص لتعافي يشمل الجميع ويعزز القدرة على مواجهة الأزمات في حقبة ما بعد كوفيد-19.** نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. في: <https://acr.ps/1L9zOP7>

### الأجنبية

- Alvaredo, Facundo et al. *World Inequality Report 2018*. Mountain View, CA: World Inequality Lab, 2017. at: <https://acr.ps/1L9zOeA>
- Beuran, Monica, Gaël Raballand & Kapil Kapoor. "Political Economy Studies: Are They Actionable?" *Policy Research Working Paper*. no. 5656. The World Bank (May 2011). at: <https://acr.ps/1L9zOP4>
- Dell'Anno, Roberto & Adalgiso Amendola. "Social Exclusion and Economic Growth: An Empirical Investigation in European Economies." *Review of Income and Wealth*. vol. 61, no. 2 (June 2015).
- DeWall, Nathan C. (ed.). *The Oxford Handbook of Social Exclusion*. Oxford/ New York: Oxford University Press, 2013.
- Diamond, Larry & Marc Plattner. *The Global Resurgence of Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1990.
- Glyn, Andrew. *Capitalism Unleashed: Finance, Globalization and Welfare*. Oxford: Oxford University Press, 2006.
- Hoff, Karla & James Walsh. "The Whys of Social Exclusion: Insights from Behavioral Economics." *The World Bank Research Observer*. vol. 33, no. 1 (February 2018).
- Huntington, Samuel. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norma, OK: University of Oklahoma Press, 1991.
- Linz, Juan & Alfred Stepan. *Problems of Democratic Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1996.
- Madanipour, Ali, Goran Cars & Judith Allen (eds.). *Social Exclusion in European Cities*. London: Jessica Kingsley, 1998.



- O'Donnell, Guillermo & Philippe Schmitter. *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Choices*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.
- Rustow, Dankwart A. "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics*. vol. 2, no. 3 (1970).
- Taket, Ann et al. *Theorising Social Exclusion*. New York: Routledge, 2009.
- The United Nations, Department of Economic and Social Affairs. *Leaving No One Behind: The Imperative of Inclusive Development*. Report on the World Social Situation 2016. New York: United Nations, 2016.
- United Kingdom, Department for International Development (DFID). "Political Economy Analysis: How to Note." *A DFID Practice Paper*. DFID (July 2009). at: <https://acr.ps/1L9zONr>
- Walker, Alan & Carol Walker (eds.). *Britain Divided: Growth of Social Exclusion in the 1980's and 1990's*. London: Child Poverty Action Group, 1997.